الشيخ : ... فما يضر هذا النقد إطلاقا ، يجب على كل حديثي يتوجه لنقد الأحاديث أن يكون نقده إياها من حيث إسنادها لا من حيث متونها ؛ ولكن إذا لم يثبت الحديث، حديث ما من حيث إسناده حينئذ يتوجه الناقد إن كان عنده منطق إلى نقد المتن أيضا فيصبح الحديث ضعيفا سندا منكرا متنا ؛ وإياك أن تغتر أنت أو غيرك بما جاء في مقدمة ابن الصلاح وغيرها من كتب المصطلح إنه قد يكون إسناد الحديث صحيحا ومتنه غير صحيح ، إياك ثم إياك لأن هذا الكلام على إطلاقه ليس صحيحا في واقعه ولابد من ترقيعه بتأويله حتى يستقيم الكلام وذلك بأن يعني إسناده صحيح بغض النظر عن بعض شروط السند الصحيح التي منها أن لا يشذ ولا يعل ؛ فقد يكون الإسناد قال فيه فلان اسناده صحيح وهو معذور لأنه لم يتبين له العلة ؛ والعلة كما قد تعلم إن شاء الله تنقسم إلى قسمين : علة جلية ، وعلة خفية ؛ والعلة الثانية هي التي تخفى على كثير من العلماء فضلا عن غيرهم ؛ فإذا قال قائلهم قد يكون إسناد الحديث صحيحا فهو بهذا التأويل أما إسناد صحيح سالم من أي علة ويكون المتن منكرا ضعيفا هذا لا وجود له في الدنيا ؛ إذا عرفت هذه الحقيقة فينبغي كما قلت آنفا أن يتوجه الناقد إلى الحديث ينقد الإسناد ، فإذا سلم السند سلم المتن وإلا فتحنا طريقا على أناس يدّعون إن الإسلام ليس سوى القرآن فقط ؛ لأنهم وجدوا أحاديث كثيرة غير صحيحة وبخاصة حينما فتحوا باب النقد للمتون الذي يسميه بعض المعاصرين المقلدين للكفار المستشرقين بالنقد الداخلي ، يسمون نقد المتن بالنقد الداخلي ؛ فلما توسعوا في النقد لم يسلم لهم من الحديث إلا القليل القليل جدا ؛ ولذلك أيضا أعرضوا عن هذا القليل واكتفوا بالقرآن فخرجوا عن الإسلام باسم القرآن ؛ خلاصة الكلام حديث التسبيح لا ينزل عن مرتبة الحسن وهو عندي صحيح بمجموع طرقه ويكفي في ذلك أن يعلم طالب العلم أن أحد أئمة السلف وهو عبد الله بن المبارك إمام إمام السنة الإمام أحمد كان يصلي هذه الصلاة التي يريد أولئك الناس الذين ينقدونها متنا أن يسموها بحديث شاذ أو منكر ، فمثل هذا الحديث وقد جاء من طرق كثيرة وبعضها ليس فيها إلا الضعف اليسير الذي يتقوى بمثله وقد عمل به ذلك الإمام ؛ فلا تغتر بما ينقل من الكلام عن بعض أئمة الإسلام في تضعيف أسانيده أو في الحكم على الإسناد بالنكارة ؛ هذا ما عندي .

السائل : بالنسبة إلى ما قلت ...كأنهم ذهبوا إلى مقدمة ابن الصلاح ؛ فكنا نتكلم فقال ذكر أنه يكون مثلما قلت عنه فيه نكارة فضربوا مثال على حديث في البخاري لم أطلع عليه ولكن أثناء الحوار وأثناء المناقشة يقولون إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حرام ، هل هذا في صحيح البخاري ؟

الشيخ : نعم هذا تزوج ميمونة وهو محرم في صحيح البخاري .

السائل : يقولون هذا سنده صحيح وهو في البخاري ومع هذا فالعلماء أنكروا هذا المتن ؟

الشيخ : : هذا مثال صالح لما قلت لك آنفا أن المقصود أنه قد يكون الإسناد صحيحا والمتن شاذا أو منكرا ، هذا صحيح باعتبار النظر ، نظر الضعف في هذا الاسناد ولكن حينما تجمع طرق الحديث فيتبين أن فيه علة أو في شذوذ ؛ فحينئذ لا يقول هذا المتبين لتلك العلة أو لذلك الشذوذ هذا إسناد صحيح ؛ كيف وصاحبة العلاقة وهي ميمونة تقول تزوجني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال فلذلك هذا الحديث إذا قيل إسناده صحيح فيجب أن يفسر بأن رجاله رجال الصحيح وهو كذلك فإنه صحيح ولكنه لم يخلوا من علة قادحة ، لو لم يكن حديث ميمونة المصرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهي حلال لقلنا كما قال ابن عباس في حديث الصحيحين تزوجها وهو محرم ؛ لأنه ليس عندنا ما يقدح ويبين شذوذ هذا الحديث ؛ أما وقد جاء حديث ميمونة من طرق عدة أنه عليه السلام تزوجها وهو حلال ... في شيء آخر عندك ولا أقول لك السلام عليكم ؟

السائل : سؤال خاص بي هل يجوز أو هل ورد كأني قرأت في أحد الكتب الستة والله أعلم أن أحد نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يقصن شعورهن أو يأخذن من شعرهن ؛ هل صحيح هذا الأثر ؟

الشيخ : قرأته في صحيح مسلم (**أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة**) هكذا نص الحديث في صحيح مسلم .

السائل : يعني تقول بجوازه ؟

الشيخ : بشرط واحد أن لا تقصد المرأة التي تقص شعرها أن تتشبه بالكافرات أو الفاسقات من المسلمات ولا أقول المؤمنات ؛ فهمتني ؟

السائل : نعم ، أنا كنت توقف في هذا وفي حيرة من أمري لأنه عندي زوجتي وأخواتي ويردن العمل بهذا فكنت أتوقف دائما وأعرض لهن حتى أتوقف على سند هذا الحديث .

الشيخ : لكني أنصحك إياك أن تسمح لهن سماحا مطلقا وإنما بالقيد والشرط الذي ذكرته لك آنفا .

السائل : نستودعك الله ونسلم عليك يا شيخ .

الشيخ : سلم علي .

السائل : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الشيخ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ؛ يضحك الشيخ رحمه الله .